المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث

أ.عبد الحليم بن عيسى.
جامعة السانية، وهران.

1- تقديم:

إنّ ظهور المفاهيم والأشياء الجديدة اليوم في مختلف الحقول المعرفيّة يقتضي من الجماعات اللغويّة المختصّة وضع المصطلحات الكفيلة باحتواء ما جدّ واُستحدث. قد تتعدّد السبل في ذلك ولكن حتميّة التواصل المعرفي بين القديم و الجديد التي يفرضها المسار التاريخي تقتضي ضرورة الاستفادة من التراث من أجل التعبير عن المفاهيم الحديثة.

لقد حظي الدرس اللغوي التراثي بمصطلحات علمية دقيقة، وضعها لغويونا من أجل ضبط المضامين العلميّة التي أملتها عليهم إبداعيتهم الأصيلة في تشريح الظاهرة اللغويّة بمختلف مستوياتها. ومن يطّلع على الدراسات اللسانية الحديثة يلاحظ أن هناك من الدارسين من ربط أواصر التواصل بين القديم و الجديد، فعمد إلى توظيف مصطلحات تراثية عدّة في ضبط المفاهيم التي تدرّها النظريات اللسانيّة المختلفة. وموضوعنا يبحث في طبيعة هذا التواصل. والمتأمّل له قد يطرح الكثير من الأسئلة منها؛ كيف وُظّف المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة؟ هل روعي في استعماله الخصوصيات التي تمليها الدراسات الحديثة؟ هل احتفظ بمفهومه أم تغير؟ ثم ألا يشكّل هذا الإجراء في بعض الأحيان إشكالا في إدراك مستلزمات النظرية اللسانية المعيّنة؟

أكيد أنّ هذه المسائل قد خلفت شجونا لدى هذا المتأمل من أجل الوقوف على الإجابة الدقيقة فيها. لكن الأمر ههنا يستدعي وقفات تشريحية دقيقة ولهذا سنحاول إضاءة بعض جوانب هذه القضايا.

2- حول المصطلح:

المصطلح عنصر لغوي يقوم على تأمين أشكال التواصل بين المتعاملين معه في مختلف ميادين المعرفة، تبرز أهميته من خلال نقل المفاهيم إلى الأذهان وتحديد المعاني وتبيين المقاصد.وهو عبارة عن وحدة لغوية تحمل دلالة اصطلاحيّة خاصّة،فـ"الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية»[1]. ولكن هذا لا يعني تغييب العلاقة بين الدلالة الأصلية (اللغوية)، والدلالة الاصطلاحيّة. كما أنّ الوضع أو التواضع الذي يقتضيه "الاصطلاح" يتنافى مع الارتجال والاعتباط في تصنيف المصطلحات ومفاهيمها. والعلم الذي ينهض بهذا الاهتمام هو "علم المصطلح Terminologie". يحدّده على القاسمي بأنّه «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة، والمصطلحات اللغويّة التي تعبر عنها. ولكن الاستفادة من البحث الذي يضطلع به علماء المصطلح يتطلّب توثيق مصادر المصطلحات، وللتوثيق ثلاثة جوانب؛ توثيق مصادر المصطلحات، وتوثيق المصطلحات، وتوثيق المعلومات عن المؤسسات المصطلحيّة»[2]. ليتراءى لنا من خلال هذا الحد أنّ المصطلح يتأسّس في جوهره على مدلول مفهومي، ودال لغوي ينهض على احتوائه، يؤطّره الحقل المعرفي الذي يولد في رحابه، بكلّ معطياته وخصوصياته التي تطبعه وتميّزه عن غيره. وهذا ما حدث بالفعل في الدراسات اللغوية الموروثة، حيث وُضعت في إطارها مصطلحات علميّة كثيرة من أجل التعبير عن المفاهيم التي اقتضتها المنظومة اللغويّة.

ومن يطّلع على الدرالسات اللغويّة الحديثة فإنّه يلاحظ أنّ من الدارسين من عمد إلى اقتباس مصطلحات تراثيّة من أجل احتواء المضامين العلميّة التي تدرُّها

النظريات اللسانيّة المختلفة. ترى هل روعي في ذلك الخصوصيات التي تطبع المفهوم؟ قبل الوقوف على جوانب هذه القضية يجب أن نعرج على ماهيّة المفهوم.

3- ماهيّة المفهوم وخصائصه:

المفهوم هو الفكرة المركزيّة والجوهريّة التي ترتكز عليها الطبيعة الفكريّة لدى الإنسان؛ إذ يحتلّ أهميّة بالغة في ضبط الفكر الإنساني عموما، والفكر العلمي على وجه التحديد؛ لأنّه يعكس تركيب الواقع وتطوّره وإدراكه، ويؤثّر على البنية المعرفيّة لمستعمليه، ويحدّد البنية العلميّة لمنتجيه، كما يؤثّر على السيّاق الفكري الذي يوظّف فيه. وله أهمية بالغة أيضا في بناء الهوية وما تعكسه من جوهر حضاري؛ بل وفي تحديد الفكر والمواقف، لذلك شكّل في الخطابات العلميّة محورا للتواصل، وعنصرا محرّكا للسلوك الإنساني، وأُعتبر مقياسا وعلامة على صحّة وسلامة سلوك وموقف المرء اتجاه أي موضوع أو قضية « بحيث كلّما كانت مفاهيم المرء عن الموضوع الذي يعالجه صحيحة كان سلوكه صحيحا اتجاهه، و إلاّ سلك سلوكا مضطربا وبعيدا عن الصحة والصواب »[3].

وحرصا على إضاءة ماهيّة "المفهوم"، وضبط مستلزماتها، نحاول أن نذكر ما قدّمه المختصون في ذلك. فقد ذكر التهانوي أنّ "المفهوم هو ما يمكن تصوّره وهو عند المنطقيين ما حصل في العقل سواء أحصل فيه بالقوّة أم بالفعل. والمفهوم والمعنى متّحدان بالذات فإنّ كلاًّ منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده، و هما مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إنّ الصورة مقصودة باللفظ سُمّيت معنى، ومن حيث أنّها حاصلة في العقل سُمّيت بالمفهوم"[4]؛ ليرتبط "المفهوم" ضمن هذا الطرح بالصورة الذهنيّة الموجودة على مستوى العقل.

و قد صنّفه صاحب التعريفات بعدما أن ذكر أنّ « الفهم تصوّر المعنى من لفظ المخاطب"[5]، إلى صنفين؛ مفهوم الموافقه ومفهوم المخالفة. فـ"مفهوم الموافقة هو ما يفهم من الكلام بطريق المطابقة. ومفهوم المخالفة هو ما يفهم منه بطريق الالتزام.

وقيل هو أن يثبت الحكم في المسكوت على خلاف ما ثُبت في المنطـــوق »[6].

فأهمّ شيء يحيلنا عليه هذا التوضيح هو ارتهان "المفهوم" في كل لفـــظ بالمطابقـــة أو الالتزام.

وورد في كليّات أبي البقاء أنّ "المفهوم هو الصورة الذهنيّة سواء وضع بإزائها اللفظ أو لا. كما أنّ المعنى هو الصورة الذهنيّة من حيث وضع بإزائها اللفظ"[7]. لتتجلّى من خلال هذا التبسيط الصلة الجوهرية التي تتّضح بين ثالوث "المفهوم والمعنى واللفظ".

وقد عرّفه محمد الدغمومي بأنّه "التصور الذهني بوصفه وحدة من الوحدات التي تمكّننا من فعل التفكير؛ أي صنع التصوّرات والأفكار"[8]. فالمفهوم ضمن هذا التشريح يمثّل الوسيلة التي تمكّننا من التفكير وبالتالي صنع الأفكار المعيّنة.

فأهم شيء تحيلنا عليه هذه التوضيحات هو ارتباط "المفهوم" في أساسه بالتصوّر الذهني الذي ينبيه المرء حول الأشياء سواء أكانت ماديّة أو معنويّة، يتجلّى من خلال اللفظ الدال عليه بالمطابقة أو الالتزام. وعلى هذا التصوّر ذي الطابع الذهني يشكّل الفرد منظومته الفكرية حول كلّ الموجودات المختلفة.

وفي إطار هذا التوضيح ذي الطابع العام نستطيع أن ندقّق في هذا الأمر أكثر من خلال بيان وظائف "المفهوم"، و تتجلّى من خلال ما يلي:

- ضبط ما وصل إليه المجتمع في مختلف المجالات المعرفيّة، ليس في فترة زمنية محدّدة؛ بل في مختلف الحلقات الزمنيّة. فمن مقاييس حضارة الأمّة أن يشار إلى المفاهيم العلميّة التي وضعتها في مختلف العلوم، وبالتالي تخصيص هويّة كلّ أمة، وكل من ينتمي إليها.

- التفريق بين الأشياء و الموجودات؛ سواء أكانت هذه الأشياء ماديّة أو معنويّـــة، ونشير ههنا إلى أنّ بعضها قد يتشابه مع البعض الآخر، لكن نستطيع أن نميّـــز بينـــها بواسطة التصوّرات المختلفة التي يضعها المرء حول الشيء المخصوص.

- الوقوف على خصوصيات كل حقل معرفي في الدراسات العلميّة للظواهر المختلفة، فلم تختلف العلوم بعضها عن بعض إلاّ لأنّ كلاًّ منها قد تميّز عن غيره بمصطلحات خاصّة، ومفاهيم علمية مميّزة.

أمّا عن الخصائص التي تطبع المفهوم فيذكر التادلي الزاوي أنه يتميز بما يلي[9]:

- أنّه ظرفي و ليس مطلقا؛ لأنّه يخضع للتطور تبعا لتغيّر الشروط المحيطة به.
- أنّه مستقل عن واضعه ما دام يتّسم بالتغيّر والتجدّد.
- أنّه متجاوز لبيئته وللمعطيات المحيطة بنشأته.
- أنّه يشيّد عن تجربة مقتطعة من عالم وقع التفاعل معه.
- يتأثّر بالمناخ الاجتماعي والثقافي الذي يوظّف فيه.
- تتحدّد طبيعته على أساس مصدره ومداه.
- أنّه محرّك للسلوك الإنساني.

فلعل أهم شيء نذكره في أدنى تأمّل لهذه الخصائص هو تأكيدنا على الطابع الوضعي للمفهوم، والذي يرتبط بما تبدعه الذات المفكّرة في إطارجدليتها مع الواقع بمختلف معطياته الاجتماعيّة و الثقافيّة وغير ذلك.

وحرصا على تحديد"المفهوم"للفظ المخصوص، ارتكز العلماء على إجراء عملي يضبط ذلك؛ وهو" التعريف" الذي يعدّ بمثابة الوسيلة الإجرائيّة الفعّالة إلى تحديد معطيات الشيء المعيّن. ويجب ههنا أن نؤكّد أمرا مهما نوضّحه من خلال ضرورة التمييز بين التعريف اللغوي الذي يتعهّد ببيان مفاهيم مفردات اللغة في طابعها العام، و"التعريف المصطلحي" الخاص بالمفردات المصطلحيّة داخل كل تخصّص معرفي.

ويرتبط "التعريف المصطلحي" في رحاب هذا التمييز كما يوضّحه"ولفجانج نيدوبيتيW.Nedobity بـ" تحديد سمات التصوّر (المفهوم)، وبالخصائص الأساسيّة للمسمّى ذات الصلة الوثيقة بعمليّة تعرّف التصوّر في إطار منظومة تصوّرية معيّنة؛ بل ويلزم اختيار الخصائص المميّزة وفقا لملاءمتها منظومة التصوّرات."[10] وهو عند

"هيلموت فيلبر H. Filber" "صيغة لفظيّة تصف مفهوما ما بواسطة مفاهيم أخرى ذات علاقة مميّزة عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله، وتحدّد موقعه في المنظومة المفاهميّة."[11].

ومن خلال هذين التوضيحين نؤكد أنه من الضروري للتعريف المصطلحي أن يلبي الشروط الأربعة الآتية[12]:

أ- تحديد المجال المعرفي لمصطلح.

ب- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلّقة به.

جـ- ينبغي أن يعرف المصطلح مفهوميا.

د- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح، وليس من المعنى العام؛ أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

و يمكن تمثيل الشروط المذكورة أعلاه في تكوينها للمصطلح بالمثلث التالي:

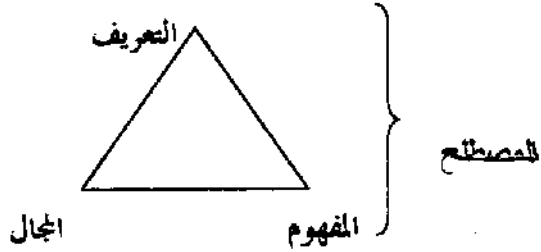

وهي تحكمها علاقات وطيدة بحيث كل منها يسهم في تأطير المصطلح اللغوي ككلّ، ومنها تتجلّى القيمة التميزية للمصطلح عن الكلمة بصفة عامة باعتبار أنّ "المصطلح له معنى محدّد يتم إلحاقه بنظام محدد من التصوّرات، ويظلّ هذا المعنى المحدّد لصيقا به، فمنهج التصوّرية يبنى على أساس علم المنطق. أما علم الدلالة فيبنى على مكتشاف اللسانيات ويتّخذ من اللغة المثال هدفا لبحوثه"[13]. وفي رحاب كل حقل معرفي توضع المفاهيم وتتعالق التصوّرات بعضها ببعض.

4- آليات توظيف "المفهوم" للمصطلح التراثي في الدرس اللغوي الحديث:

مصدران أساسيان يسهمان بدقّة في الوقوف على آليّات توظيف المفاهيم للمصطلحات التراثية في الدراسات اللغوية الحديثة؛ المصدر الأوّل تمثله الكتب والمقالات والبحوث التي وضعت من أجل احتواء المضامين المعرفية التي اقتضتها النظريّات اللسانيّة المختلفة في التقصّي للظاهرة اللغوية في مختلف مستوياتها. أمّا المصدر الثاني فتمثّله الأعمال المعجميّة التي ألّفها لغويونا من أجل استقصاء مصطلحات الدرس اللساني ككل، ومختلف مفاهيمه. وقد تنوعت لدى البعض بوضع المصطلح الأجنبي مقابل المصطلح العربي، وعند البعض الآخر بتذييلهما بالتعاريف المصطلحيّة التي تضبطهما.

ولا ننكر ذلك الاضطراب الذي يعانيه بعض المطالعين للمصدر الأوّل، وهو يصادف بعض المصطلحات التراثيّة التي اُقتبست من أجل توضيح مفاهيم النظريات اللسانيّة الحديثة في تشريحها للمنظومة اللغويّة. فقد يجد مصطلحات مثل:"قواعد، قواعد المعجم، الحالة الإعرابية، القاموس، الفضلة، الإلحاق" وغيرها من المصطلحات المتوارثة التي تثير لديه لجاجا؛ لأنّه قد ورث تصوّرات تصنيفيّة ما انفكّت تتضارب مع حقائق المعارف االلسانيّة الحديثة. ونستطيع أن نوّضح ذلك من خلال المفارقة التي نلاحظها بين مفاهيم المصطلحات المذكورة في التراث، وفي النظريات اللسانية "التوزيعيّة والوظيفيّة والتوليديّة التحويليّة" وغيرها.

والأمر يتّضح أكثر في المصادر الثانية، حيث نرصد من خلال التعاريف المصطلحيّة التي قُدّمت من أجل بيان مفاهيم المصطلحات اللغويّة اضطرابا من نوع آخر؛ إذ ربط بعض اللغويين مضامين بعض المصطلحات التراثيّة بالتصوّرات المتوارثة من دون إشارة دقيقة وشاملة إلى المفاهيم المستحدثة. فـ"علم القواعد" أو "النحو" لدى عزّت عياد هو "فرع من علم اللغة النظري، يُعنى بتلخيص العادات اللغويّة التي يمارسها شعب ما في استعمال لغته كلاما أو كتابة. ويشمل علم القواعد" علم الصرف Morphologie

الذي يُعنى بتركيب الكلمات، و"علم النحو SYNTAXE" الذي يعنى بتركيب الجمل، وقد يكون علم القواعد وصفيًا في نهجه أو معياريًا أو تعليميًا أو تاريخيًا أو مقارنا"[14] فالتعريف المقدّم ههنا عام لا يوضّح الخصوصيات المفهوميّة التي تمليها مختلف النظريات اللسانيّة.

ولكي نعلّل القضية المطروحة يجب أن نشير إلى مفارقة دقيقة من الضروري مراعاتها في استعمال المصطلح العلمي التراثي، هذه المفارقة بإمكانها ضبط الاضطراب الذي يلاقيه المتعامل مع المصطلحات المتوارثة التي وضعت لاستيعاب إفرازات الدرس اللغوي بمختلف مستوياته، نوضّحها من خلال أمرين مهمين:

- الأوّل يتعلّق بالمرجعيّة التي تؤطّر "المفهوم" للمصطلح اللغوي في الدراسات اللغوية التراثيّة من جهة، والدراسات اللسانية الحديثة من جهة أخرى. فـ"المفهوم" يتأثّر بالمعطيات المنهجيّة التي يصدر عنها، ندرك ذلك أكثر مع النظريات اللسانية الحديثة؛ إذ نلاحظ أنّ المصطلح الواحد قد يدلّ على مفاهيم متنوّعة بتنوّع النظريات التي تؤطّره. يضبط هذه المرجعيّة طابعان أساسيان؛ الأول مرتبط بالطابع المعياري المبني على الخطأ والصواب في التعامل مع الظاهرة اللغويّة، والذي قد ألفناه عن الدارسين القدامى في رصد الأساسيّات والقواعد التي تحكم الحدث الكلامي. ودراساتهم كانت كما يذكر "دي سوسير De Saussure" "دراسة معياريّة تبتعد كثيرا عن الملاحظة الصحيحة للحقائق، ومجالها محدود ضيّق"[15].

- والثاني يتعلّق بالطابع الوصفي لدى البعض من اللسانين، والذهني لدى البعض الآخر الذي تتميّز به الدراسات اللسانيّة الحديثة في تحليل اللغة، وتشريح الظواهر التي تضبطها. يقول عبد الرحمان أيوب في التفريق بين المدرسة العربيّة و المدرسة التحويليّة في تعليل بعض الظواهر التي تلحق الكلمة:" وقد امتازت المدرسة العربيّة على المدرسة التحويليّة في هذا المجال بميزة هامة، ذلك أنّ المدرسة التحويليّة تضع قاعدة لتحويل مثال بعينه، وبالتالي فإنّها من باب التفسير لا التقعيد. أما القاعدة الصرفيّة؛ أي القاعدة

التحويليّة عند العرب فإنها قاعدة تركيبيّة عامة لا تفسر لفظا بعينه؛ بل تعمل في كل الظروف التي تنطبق على القاعدة. وهذا هو بحق ما يمكن أن يسمّى بالتقعيد. أمّا القواعد التحويليّة التي يقول بها تشومسكي وأتباعه فهي كما قلنا ليست قواعد؛ بل مجرّد تفسير تحليلي لاحتمالين عقليين في فهم عبارة معينة"[16]. وفي رحاب هذا القول نؤكّد الدور الهام الذي تقدّمه الأصول المنهجيّة في تعليل الظواهر اللغويّة من جهة، وفي تكوين مفاهيم المصطلحات من جهة أخرى. وهذا ما نلاحظه في مصطلح "قاعدة" المذكور في التوضيح السابق؛ إذ يختلف مفهومه بين المدرسة العربية القديمة، و المدرسة التحويلية الحديثة.

فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذه المفارقة في اقتباس المصطلحات اللغويّة التراثيّة. ولهذا دعا محمد حلمي هليّل إلى ضرورة وجوب الحرص و الحذر عند استعمال المصطلح القديم في مقابل المصطلح الأجنبي؛ " لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل المفاهيم الوافدة لن يساعد على تمثّلها؛ بل سيثير البلبلة والخلط... لذا لزم الحرص في استعمال المصطلح التراثي على ألاّ يختلط التصوّر العربي القديم بالتصوّر الأوربي الحديث، فالمصطلح التراثي يمثّل نظاما معرفيا خاصا، له سماته و تصانيفه و تصوراته الخاصة به"[17].

ولكن يجب أن نشير إلى أنّ هذا لا يعني أنّنا ندفع الإجماع الذي أقرّته الهيئات المختصّة في ضرورة تفضيل المصطلحات العربيّة المتحرّاة من التراث، والتي قد تؤدّي مدلول اللفظ الأجنبي أو تقاربه[18]. وإنّما نلحّ على ضرورة ضبط المفاهيم الدقيقة للمصطلحات التراثيّة المستعملة في الدراسات اللغويّة الحديثة، ثم الدقّة في انتقاء المصطلح التراثي الذي بإمكانه أن يفيد المفهوم الموضوع في النظريّات اللسانية أو يقاربه. والابتعاد عن الفوضى المصطلحيّة الناتجة عن عدم ضبط المفاهيم الصحيحة والدقيقة للمصطلحات التراثية الموظّفة في الدرس اللساني الحديث من شأنه أن يؤمّن سيرورات التواصل الصحيح والقويم بين القديم والجديد في هذا الحقل.

إنّه لمن الضروري إذا كانت وسيلتنا الأولى في احتواء مفاهيم المصطلح اللساني الاعتماد على"التراث" الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تطبع المصطلح التراثي، والتي تدفعنا إلى الدقّة في إعادة تحديد مفهومه في رحاب النظريّات اللسانيّة الحديثة.

أمّا الثاني فيرتبط بالمرجعيّة الفكرية المعتمدة لدى دارسينا في إيراد المصطلحات التراثيّة في الدراسات اللغوية الحديثة، والتي ترتدّ إلى المعارف الغربيّة في طابعها الأساسي، تقتضيها ههنا الإبداعيّة المعرفيّة التي يمليها الحقل اللساني، حيث ندرك أن واضعي النظريات والمناهج اللسانية بمختلف الأسس والمعطيات والقواعد هم غربيون.

ولنتصوّر ههنا الدقّة التي تستدعيها المقاربة التي يمكن أن تقام بين المفاهيم المتوارثة، والتصوّرات الحديثة في الدراسات اللغويّة ككلّ.

5- إشكالات مفهوميّة لمصطلحات تراثيّة:

قبل الشروع في ضبط بعض الإشكالات المفهوميّة التي تكتنف بعض المصطلحات التراثيّة المستعملة في احتواء التصوّرات التي أنتجتها النظريّة اللسانيّة الحديثة بمختلف طروحاتها، بودّنا أن نشير إلى أنّ الاستقاء من التراث العربي ككلّ، وبمختلف روافده المعرفيّة، في البحث عن المصطلحات العلميّة التي بإمكانها أن تؤدّي المضامين الحديثة، لم يكن محصورا في قطاعات معرفيّة مخصوصة؛ بل شمل كلّ الفروع التي ظلّت أصولها المعرفيّة مشدودة به. وفي رحاب هذا التوضيح يجب أن نلمّح إلى أنّ التواصل المعرفي بين القديم والجديدة في مجال "المصطلح العلمي" مبدأ شرعي تفرضه طبيعة العلوم التي لها امتدادات تاريخيّة من جهة، كما تمليه الصبغة التطويرية التي يستدعيها الطابع الإبداعي الذي قد يمسّ الحقول المعرفية المختلفة.

لقد ظلّ الدارسون في الحقل اللغوي الحديث يرتوون في توضيح المفاهيم التي درّها اللسانيات الحديثة من المصطلحات التراثية، ولكن إذا حاولنا إلقاء نظرة دقيقة وفاحصة حول بعض المصطلحات، فإنّنا نلاحظ أن الكثير منها يكتنفه اللّبس وعدم الوضوح في المفهوم. إنّ هذا الغموض الذي يطبع بعض المصطلحات الأصيلة المستعملة

في الدرس اللساني الحديث أضحى يعيق التفاهم بين المتعلمين و الباحثين، ولّد ما يُدعى بـــ"الحاجز الاتّصالي"[19].

إنّ توظيف المصطلحات التراثيّة بدون الأخذ بعين الاعتبار الأسس النظريّة التي تقتضيها المصطلحيّة في جانبها المفهومي الذي شرحناه من قبل قد يؤدّي إلى التعقيـــد وعـــدم الوضوح، وبالتالي قد يولّد لدى المبتدئين نوعا من النفور.

ونستطيع أن نوضح ذلك أكثر من خلال بعض المصطلحات اللغوية التي وُظّفت لدى لغوييننا المحدثين؛ إذ تتجاذبها قراءات مفهوميّة متنوّعة ما بين تلك التي يقتضيها التراث، وتلك التي تحدّدها النظريات اللسانيّة الحديثة. هذا التنوّع لم يكن بين اللغويين فحسب؛ بل كان في بعض الأحيان لدى اللغوي الواحد. نشرح ذلك من خلال المصـــطلحات التالية:

أ- مصطلح **"النحو"** الذي تراوحت استعمالاته ليقابل لدى بعض الدراسين مصطلح "Grammaire"، وليوضع عند بعضهم كمقابل لمصطلح "Syntaxe"؛ إذ يذكر صالح الكيشو بعدما أن أورد رأي الفارابي الذي ينصّ على أنّ "علم قوانين الأطراف هـــو المخصوص بعلم النحو، أنّ "النحو" ليس إلاّ قسما من أقسام علم اللســـان، وتقابلـــه كلمة" Suntaxis" الإغريقية الأصل، والمركّبة من"sun" بمعنى "مـــع"، و "Taxis " أي ترتيب. و" لفظ النحو في العربية يفيد نفس المعنى تقريبا؛ لأن المتكلّم ينحو بـــه نحـــو طريقة أهلها، يتبعهم في ذلك و يقتفي أثرهم"[20]. ولكنّه يضع مصطلح "النحـــو" في موضع آخر ليقابل مصـــطلح "Grammaire"،إذ يتـــرجم مصـــطلح" Grammaire Syntagmatique."بـــ "النحو الأركاني أو نحو المكوّنات"[21].

والأمر نفسه نلاحظه في كتاب "نظريّة تشومسكي اللغويّة" لجون ليـــونز؛ إذ وُضـــع المصطلح التراثي "النحو" كمقابل لـــ "Syntaxe" في مواضع[22]، واُستعمل المصطلح الأجنبي نفسه في مواضع أخرى ليقابل "التركيب". يقول المؤلف:" استعملت مصطلح قواعد"Grammaire" للدلالة على كافة مستويات اللغة، ووصـــفها وصـــفا علميّـــا

منهجيًا، بحيث أصبح هذا المصطلح يدلّ على الفونولـوجي Phonology و "الدلالـة Semantics" و "التركيب Syntaxe" معا»[23]. ومصطلح "قواعد" الـذي ارتضـاه المترجم ليقابل "Grammaire" ليدلّ على مختلف قواعد اللغة بمستوياتها المتنوّعة يقـول فيه:" وهي الدلالة التي سألتزم بها في هذا الكتاب، فيما عدا المواضع التي سوف ألفت نظر القارئ فيها إلى أنّني استعمل مصطلح "قواعد" بدلالة أضيق من ذلك؛ لأنّ كثيرا من علماء اللغة يستعملون مصطلح القواعد النحويّة فيما اعتبرناه نحن من التركيـب، ومن ثم يضعونه في مقابل "المورفولوجي morphology" ."[24]، كما كان يردف في بعض الأحيان كلمة "قواعد" بالنحو، فيستعمل مصطلح "القواعد النحوية."[25]

والأولى في رحـاب هـذا التنـوّع أن يَثبـت مصـطلح "النحـو" ليقابـل مصطلح"Grammaire"، وأن يوضح مصطلح "التركيـب" ليعبِّـر عـن مصـطلح "Syntaxe".

ويجب أن نشير إلى أنّ مصطلح "النحو" قد تجاذبته في مختلف النظريّات اللسانيّة الحديثة مفاهيم عدّة؛ إذ تعني العمليّة النحويّة لدى "بلومفيلد Bloomfield" "مجموعة متشابكة من العادات التي يتم من خلالها تحديد الأشكال النحويّة وتصنيفها في مستويات لغويّة دقيقة، هذه الأشكال النحويّة هي أشكال متّفق عليها سواء من حيـث الصـياغة أو الاستعمال النحوي" [26]. وبعدما أن لاحظ"بلومفيلـد Bloomfield " أنّ المعـايير اللسانيّة والمعجميّة واضحة، ناقش الأشكال النحويّة وبيّن أنّها قد تكون حرّة، وقـد تكون مقيّدة. كما أنّها قد ترتبط بغيرها إمّا بجمل أساسية، أو بجمل فرعيّة. ويمكـن تحليل هذه الأشكال في مستوياتها اللغويّة المتنوّعة، ولكنّه يعتبر المستوى الدلالي أضعف مستوى في التحليل اللساني[27].

أما لدى"مارتني Martinet" فمصطلح "النحو" يرتبط بخطيّة الكلام، يقول:" الطـابع الصوتي للسان يحدّد خطيّة الكلام، وخطيّة الكلام تتضمّن النحو. و "النحو" هو الذي يتيح لنا إخضاع الخطيّة وتتضمّن "خطيّة الكلام" أنّ عناصر التجربة جميعها التي تشكّل

كلاًّ إجماليا ستُجزّأ إلى عناصر متتابعة. ولكن لكي نفهم هذا الكل الذي تؤلّفه هذه العناصر المتتابعة، ينبغي أن تربط ثانية بعضها ببعض، وهنا بالضبط يوجد "النحو". فالنحو ليس بحدّ ذاته تتابع العناصر في سلسلة، إنّه دراسة السبل التي نقع عليها في كلّ لسان، والآليّة لربط عنصر بآخر بغية توضيح الطبيعة الصحيحة لعلاقتهما." [28]

ليربط هذا المصطلح في موضع آخر بـ "الوظيفة"، يقول:" فالنحو سيُختزل بشكل آلي إلى دراسة الوظائف؛ أي مختلف نماذج العلاقة التي تسجّل بين مختلف الأبواب" [29]، و"الوظيفة" ترتبط في التتابع اللغوي من خلال ما تكسبه "المونيمات Monèmes" من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة، وغير ذلك من الوظائف التي تتعيّن من خلال الموقع الذي تحتلّه في إطار العناصر المكوِّنة للحدث اللغوي ككلّ[30].

وتنوّع مفاهيم مصطلح "النحو" لم يكن على مستوى النظريات اللسانيّة المختلفة فقط؛ بل حدث في إطار النظريّة اللسانيّة الواحدة، ونقصد هنا النظرية التوليديّة التحويليّة التي ظلّت محلّ تطوير وتعديل منذ بروزها في المرحلة الأولى في منهج "المباني التركيبيّة Structures Syntaxiques"؛ إذ كان مصطلح "النحو" ضمن هذا المنهج شكليّا قائما على التركيب النحوي "Syntaxe"، ومستقلا استقلالا كليّا عن الدلالة. وقد ذكر "تشومسكي chomsky" ضمن هذا السّياق أنّ« أيّ بحث عن تعريف للنحوية "Grammaticalité" مؤسس على الدلالة سيكون باطلا"[31].ثم يذكر أنّ "أحسن تعريف للنحو هو الدراسة المستقلّة بذاتها عن الدلالة."[32]

لكن "تشومسكي chomsky" سرعان ما وسّع هذا المفهوم، ثمّ ذلك من خلال التعديلات التي كان يدخلها على النظريات التي اقترحها في تناول التنظيم اللغوي. وكان من نتائج هذا التوسيع احتواء مصطلح "النحو" على الدلالة؛ إذ وصل "تشومسكي chomsky"، ومن عمل معه كـ "كاتز katz و بوستال postal"، إلى تقرير عامّ يحدّ النحو بأنّه"نظام من القواعد التي تُحدّد مزاوجةً بين الصوت والمعنى.وهذا النحو يتكوّن من مكوّن تركيبي ومكوّن دلالي ومكوّن فونولوجي..وإذن

فإنّ "النحو"، باعتباره كلاًّ ، يربط بين التأويلات الدلاليّة والتأويلات الصوتيّة. وهذا الربط يكون بواسطة قواعد المكوّن التركيبي التي تحدّد البنى العمقية والبنى السطحيّة وهي متزاوجة "[33].

وبعد أن لاحظ "تشومسكي chomsky" ورود الكثير من الأمثلة المستعصيّة على القبول في البنية السطحيّة قدّم تعديلا آخر في نظام النحو ككلّ، أفضى إلى المراجعة المعروفة بالمرحلة الثالثة، طرحها من خلال كتابة "مسائل في علم الدلالة "(1972). وهو مؤلّف يمثّل مرحلة "النظرية المعياريّة الموسّعة la theorie standard étendue"حيث أضحى للبنية السطحيّة تأهيل لتفسير الدلالة[34]. وانطلاقا من هذا التوسيع أضحى مصطلح "النحو" يحيل على قواعد اللغة ككل؛ الأصواتيّة والصرفيّة والتركيبيّة و الدلاليّة[35].

ولعلّ أهم شيء نسجّله من خلال عرضنا لهذه المفاهيم هو مراعاة ماتمليه استعمالات المصطلح التراثي" النحو"، و التي تقتضي معرفة المجال اللساني المتداول فيه.

– مصطلح " **التأويل**" الذي وُظّف لدى بعض اللغويين المحدثين ليفيد مفهوم التحويل. يقول عبد الرحمن أيوب:" نرى أنّ الطريقة التحويليّة هي في صميمها عملية التأويل التي قال بها النحاة العرب، وأن عمليّة التأويل شأنها في ذلك شأن النظريّة التحويليّة تعتمد على المستوى الدلالي للعبارة حيث أنّها في النهاية تعتمد على المدلول الذي يبيّنه المؤوّل به في توضيح التركيب الخارجي للغة. " [36] وقد أشار مصطفى حميدة إلى أنّ " هذه المقارنة لا تعني تطابقا بين منهج النحو التوليدي التحويلي، ومنهج العمل النحوي عندنا، كما أنّها لا تعني تجاوز المدى في استخدام التأويل حتى يصبح وسيلة لتخريج النصوص التي لا تتّفق مع ما يوضع من قواعد، على نحو ما فعله النحاة حين أسرفوا على أنفسهم في ذلك."[37] ولكن إذاما ربطنا مصطلح "التأويل" بالمرجعيّة المنهجيّة التي تحدثنا عنها من قبل من أجل ضبط المفهوم الدقيق له لدى النحاة القدامى فإنّنا نلاحظ أنّ التأويل في" البنية النحويّة يُعنى بحمل الظواهر اللغويّة على غير الظاهر

للتوفيق بين أساليب اللغة و قواعد اللغة. "[38] فـ"التأويل" أُعتمد لدى النحاة من أجل احتواء بعض الظواهر اللغويّة التي لم تتّفق مع القواعد اللغوية التي تكوّنت لديهم نتيجة استقراء ما بين أيديهم من كلام العرب؛ إذ كانوا يُخرّجون بعض الشواهد، ويخضعونها للتأويل حتّى تتّفق مع قواعدهم. وقد « أدّى اتّساع دائرة التأويل في النحو العربي، ونظريّة تقدير العامل فيه، إلى توليد كثيرٍ من القواعد عند الكوفيين، وتأويل النصوص لتوافق القاعدة عند البصريين." [39].

أما مفهوم "التأويل" القائم على حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه فقد احتضنته الدراسات الدينية. قال البغوي – وهو إمام في اللغة والحديث– :" التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنّة من طريق الاستنباط." [40]. وضمن هذا المجال كان "التأويل" نهجا نحو الفكر التشريعي.

أمّا مفهوم مصطلح "التحويل" الذي ظهر في رحاب المناهج اللسانية الحديثة فكان ذا منحى مفهومي مغاير لما يقتضيه مصطلح "التأويل"؛ إذ «يستعمل "تشومسكي Chomsky" مصطلح "التحويل Transformation" ليحدّد به أصناف القواعد التي تقوم بالعمل بعد التوصّل إلى المكوّن الخاص بـ"بنية العبارة Phrase structure"، وهو المكوّن الذي ينتج البنية الأساسيّة للجملة." [41]. فمفهوم "التحويل" ضمن هذا الطرح أعمّ من المفهوم الذي يقتضيه "التأويل"؛ لأنّه يرتبط في أساسه بالقواعد التي تتصرّف في البنية الأساسيّة للجملة. يقول محمد حماسة عبد اللطيف:" التحويل في أبسط تعريفاته هو تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر. والجملة المحوّل عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل، والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة هي القواعد التحويليّة. وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحوّلها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة. وإحدى وظائفها الأساسيّة تحويل البنية العميقة المجرّدة الافتراضيّة التي تحتوي على معنى

الجملة الأساسي إلى البنية السطحيّة الملموسة التي تجسّد بناء الجملة وصيغتها النهائية... وقد تكون هذه القوانين اختيارية أو إجباريّة." (42).

ليتّضح من خلال المقارنة التي قدّمناها التباين الواضح بين مفهوم "التأويل" لدى نحاتنا، ومفهوم "التحويل" لدى تشومسكي " Chomsky"، باعتبار أنّ مصطلح "التحويل" في الدرس اللساني الحديث يتضمّن معطيات تتجاوز تلك التي اقتضاها المصطلح التراثي "التأويل".

- المصطلح التراثي **"الإدغام"** الذي وُظّف في الدراسات اللغويّة الحديثة لدى بعض اللغويين ليفيد المعنى القديم؛ وهو إحداث تغيير يؤدّي إلى فناء صوت في صوت. كما أُستعمل لدى بعضهم ليفيد المفهوم الذي يفيده المصطلح اللغوي الحديث "المماثلة Assimilation"، ويعني إحداث تغيير يؤدّي إلى تشابه أو تماثل صوتين. ويرى عبد الله بوخلخال أنّ " التداخل بين مصطلحي "الإدغام" و "المماثلة" هو الذي جعل كثيرا من الباحثين العرب المحدثين يعنونون دراساتهم مرّة بلفظ "المماثلة"، ومرّة بلفظ "الإدغام"، و أحيانا بتعبير "المماثلة و الإدغام" معا." (43).

ويبدو أنّ التشابه الكبير الذي لاحظه بعض الدارسين بين المفهوم المتوارث للإدغام، والمفهوم الحديث للمماثلة، هو الذي جعل المصطلحين لا يذكران إلاّ مترادفين. و هذا ما سجّله عبده الراجحي؛ إذ بعدما أن أورد نصّ ابن جني الذي يذكر أنّ " الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت ." (44)، قال:" ها أنت رأيت ترديده لعبارة تقريب الصوت، و هذا ما يعرف في الدرس الحديث بالمماثلة." (45). والتقابل نفسه أشار إليه أحمد علم الدين الجندي، حيث ذكر أنّ ظاهرة الإدغام هي ظاهرة التقريب عند ابن جني، ويطلق عليها المحدثون من علماء اللغة "المماثلة"(46).

بالإضافة إلى مصطلحات لغوية تراثيّة أخرى تستدعي ضرورة الدقّة في استعمالها، كالفضلة، والقواعد، والأصل والفرع والإلحاق والمعجم والقاموس، وغيرها من المصطلحات التي ورثت مفاهيم تصنيفيّة ما انفكّت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانيّة

الحديثة. مما تجعلنا أمام وضع مضطرب نوعا ما، أدّى بنا إلى الاستعصاء في التفاهم و التواصل.

إنّ الوضع الذي يعيشه المصطلح التراثي في الدراسات اللغويّة الحديثة يجعلنا أمام أمرين؛ الأوّل يتعلّق باستعمال المصطلحات التراثيّة بمفاهيمها الأصليّة فحسب، وهو يقتضي الدقّة في المواضع التي يمكن أن توظّف فيها. أمّا الأمر الثاني فيرتبط بتوظيفها مع الإشارة إلى مفهومها الحديث الذي اكتسبته في مختلف المناهج اللسانية الحديثة. وينبغي ضمن هذا الأمر أن تقام دراسات علميّة ودقيقة من أجل ضبط هذه المصطلحات من جهة أولى، ثم الوقوف على الدلالات التي اكتسبتها في الدراسات اللسانية الحديثة من جهة ثانية، وبالتالي المساهمة الفعّالة في بناء معجم شامل ودقيق لإفرازات الحقل اللغوي ككلّ.

6- أسباب الاضطراب المفهومي في الدرس اللغوي الحديث:

إذا ما حاولنا الوقوف على الأسباب التي أدّت إلى الاضطراب في المفاهيم للمصطلحات التراثية المستعملة في الدراسات اللغويّة الحديثة، فإنّه بإمكاننا أن نركّز على مايلي:

- ضآلة حجم التنظير الذي يطبع الدرس اللغوي العربي الحديث، و هذا بخلاف الطابع الإبداعي الذي اتّسم به لغويونا القدامى في التقصي للظاهرة اللغويّة.

- الاعتماد على الترجمة الحرفيّة في بعض الأحيان بدون ردّ الاعتبار للمفهوم، نوضح ذلك من خلال المصطلحات التي وضعت لمصطلح"Case grammar"، وهي "الحالات النحوية" و "قواعد الحالات" و "النحو الإعرابي" و "نحو الحالات"، ولكننا ههنا " لسنا بصدد قواعد، ولكن بصدد مقاربة نحويّة تؤكد العلاقات الدلالية في الجملة، وتعرف هذه العلاقات بالحالات." [47]، ولهذا كان من الضروري قبل وضع المصطلح الارتكاز على التصوّر أولا.

- تنوّع المصادر التي استقى منها لغويونا المفاهيم من أجل الاستعمال المتواصل للمصطلح اللغوي التراثي. ويذكر عبد السلام المسدّي أنّ " اختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني و سكسوني و جرماني و سلافي، وطبيعة الجدّة المتجدّدة التي تكسو المعرفة اللسانية المعاصرة، وتراكيب الأدوات التعريفية والمفرادات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي و ما ينشأ من توليد مطّرد للمصطلح الفنّي بحسب توالي المدارس اللسانية، وتكاثر المناهج التي يتوسّل بها كل حزب من المنتصرين للنظريّة الواحدة أحيانا، كلُّ ذلك قد تضافر فعقّد واقع المصطلح اللساني العربي فجعله إلى الاستعصاء والتحالف أقرب منه إلى التسوية و التماثل. " [48] فهذه الروافد المتنوعة كانت من بين الأسباب التي أدت إلى التعددية المصطلحيّة من جهة، وإلى التنوّع في المفاهيم للمصطلح اللغوي من جهة أخرى.

- تنوّع مفاهيم بعض المصطلحات المتداولة في الدراسات اللغوية، سواء تلك التي استعملت في الدراسات اللغوية الموروثة، وما زالت موظّفة في مباحث الحقل اللساني الحديث، أو تلك التي تُتداول في النظريات اللسانية الحديثة ولكن بمدلولات مختلفة.

وهذا ما لاحظناه بالفعل في المصطلحات اللغويّة التي ذكرناها سابقا.

الخاتمة:

بعد رحلتنا العلمية التي قضيناها في الكشف عن تجلّيات المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث نكون قد أدركنا أنّ الاضطرات في ضبط المفاهيم قد يؤدّي بنا إلى اللاتفاهم و التشرذم. لقد بات من الضروري تحرّي الدقّة في انتقاء المصطلحات التراثيّة المضبوطة التي بإمكانها أن تحتوى المفاهيم التي تولّد في الحقل اللساني، يتمّ ذلك في رحاب ما تقتضيه الأسس المنهجيّة التي تسطرها المصطلحيّة اللسانيّة ككلّ. وإذا كان المصطلح العربي الموضوع في الدرس اللساني الحديث يعتمد في المرجعيّة المفهوميّة

الأساسية على المرجعيّة الغربيّة، فإنّه من الضروري الاستفادة مما تنتجه النظرية الترجمية، واتّخاذها أساسا يحدّد الخصائص العامة التي تقتضيها اللغة الهدف.

وإذا أردنا أن نرسم تواصلا صحيحا وسليما مع تاريخنا وتراثنا وعروبتنا في الحقل اللغوي فإنّه يجب التزام الدقّة المفهوميّة للمصطلح، وبالتالي المساهمة الفعليّة في التنمية العلميّة للغة العربيّة.

الهوامش:

([1]) الكلمة – دراسة لغوية معجمية– حلمي خليل، ص 24.

([2]) المعجم والقاموس– دراسة تطبيقية في علم المصطلح– مجله اللسان العربي، ع48، ص20. وينظر مقدمة في علم المصطلح، على القاسمي، ص18.

([3]) مفاهيم في الأدب والنقد، حكمت علي الأوسي، ص3.

([4]) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، بيروت، دار الكتاب البناني، 403/28.

([5]) التعريفات، على بن محمد الجرجاني، ص184.

([6]) نفسه، ص 235.

([7]) الكليات، أبي البقاء الكفوي، 173/4.

([8]) نقد النقد وتنظيرات النقد الأدبي الحديث،ص18.

([9]) من أجل رؤية واضحة للمفهوم–ص2.WWW.212.217.87.2/Concept.htm.

([10]) المعجم العلمي المختص (المنهج و المصطلح) جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربية،ع49 ، ص15.

([11]) نفسه، ص15.

([12]) نفسه،ص16.

([13]) التقييس المصطلحي في البلاد العربية، محمد حلمي هليّل، مجلة اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرون، ص65..

([14]) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص107.

([15]) علم اللغة العام،ص19.

([16]) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوية عند العرب، مجلة اللسان العربي، ص13.

([17]) التقييس المصطلحي في البلاد العربية، مجلة اللغة العربية و تحديات القرن الحادي والعشرون، ص 68.

([18]) المواصفات المصطلحيّة و تطبيقاتها في اللغة العربية، أحمد شفيق الخطيب، ص 13.

([19]) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص 205.

([20]) مدخل إلى اللسانيات، ص7.

([21]) نفسه، ص 130.

([22]) نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، ص 54.

([23]) نفسه، ص 56.

([24]) نفسه، ص 57.

([25]) نفسه، ص130.103.94.86.

([26]) قضايا أساسيّة في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، ص79.

([27]) نفسه، ص 79.

([28]) وظيفة الألسن و ديناميتها، تر: نادر السراج، ص 43.

([29]) نفسه، ص79.

([30]) Dictionnaire de Linguistique. George Mounin 157p.

([31]) .Structures Syntaxiques ;Noam Chomsky.p18.

([32]) .Ibid.p121

([33]) مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص70.

([34]) مدخل إلى اللسانيات، صالح الكيشو، ص 143.

([35]) المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها و استخدامها، تشومسكي، تر: محمد فتيح، ص32.

([36]) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلّة اللسان العربي، المجلد الأول، ع1/1978، ص13.

([37]) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص30.

([38]) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد أحمد عبد الغفار، ص56.

([39]) نفسه، ص 61.

([40]) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 173/2.

([41]) اتّجاهات البحث اللساني، ميلكا إفتش، تر: سعد عبد العزيز مصلوح،و وفاء كامل فايد ص379

([42]) من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص13.

([43]) الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ص125.

([44]) الخصائص، 139/2.

([45]) فقه اللغة في الكتب العربية، ص 140.

([46]) اللهجات العربية في التراث، القسم الأول ص 292.

([47]) التقييس المصطلحي في البلاد العربية، محمد حلمي هليّل، ص 62.

([48]) قاموس اللسانيات، ص13.